

## قراءة لكتاب

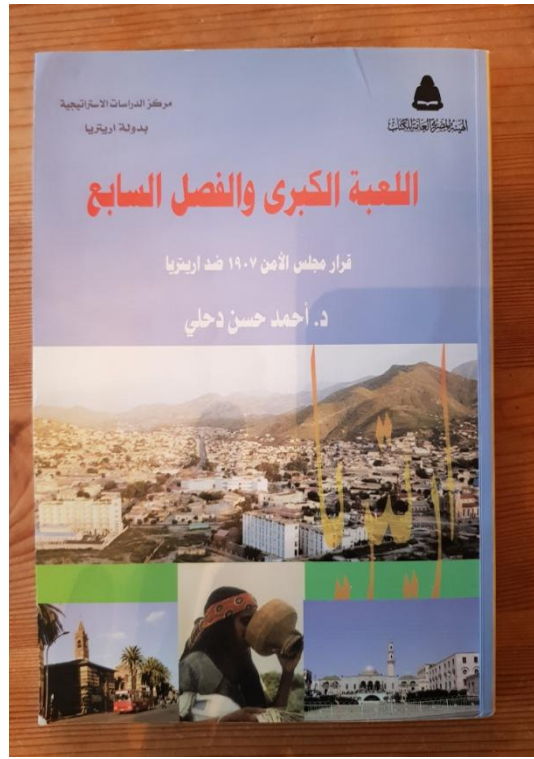
### ارتريا اللعبة الكبرى والفصل السابع

23 ديسمبر 2009 - 23 ديسمبر 2020

"أخبار الخليج البحرينية - دراسات -"

القاهرة - وكالة الصحافة العربية

من: أيمن رفعت



" اللعبة الكبرى والفصل السابع " كتاب للباحث د. أحمد حسن دحلي حول قرار مجلس الأمن 1907 ضد إريتريا. يتناول الكاتب حيثيات قرار مجلس الأمن كما وردت في نص القرار رقم 1907: " تقدم إريتريا دعماً سياسياً ومالياً ولوجستياً لجماعات مسلحة تعمل لتقويض السلام والمصالحة في الصومال والاستقرار في المنطقة. وترفض إريتريا اتفاق جيبوتي الذي أتى بشيخ شريف شيخ أحمد رئيساً للحكومة الفيدرالية الانتقالية في الصومال. "

أما منطوق القرار جاء فيه: " أن تتخذ جميع الدول الأعضاء فوراً التدابير اللازمة بمنع رعاياها من استخدام السفن أو الطائرات التي ترفع أعلامها.. وأن لا تقوم إريتريا ببيع أو توريد أو نقل أي أسلحة ذات صلة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من إقليمها أو بواسطة رعاياها. "

ويتناول المؤلف مواقف الدول الأعضاء في مجلس الأمن من القرار 1907، قائلاً: قرار مجلس الأمن رقم 1907 الصادر ضد إريتريا في 23 ديسمبر 2009، صوتت مؤيدة له ثلاث عشرة دولة، يبدأ بموقف ليبيا من هذا القرار لا لأنها معارضة فقط، وإنما باعتبارها تحديداً رئيسة للاتحاد الإفريقي حينذاك، وشرح مندوب ليبيا الدائم لدى الأمم المتحدة السفير إبراهيم الدباشي موقف بلاده المناهض لقرار مجلس الأمن ضد إريتريا، قائلاً: " لقد رأت ليبيا في النهج الوارد في القرار الذي اتخذته مجلس الأمن نهجاً غير واقعي ومتسرع، فالعقوبات ليست الوسيلة المناسبة لحل المشاكل القائمة... إلخ "

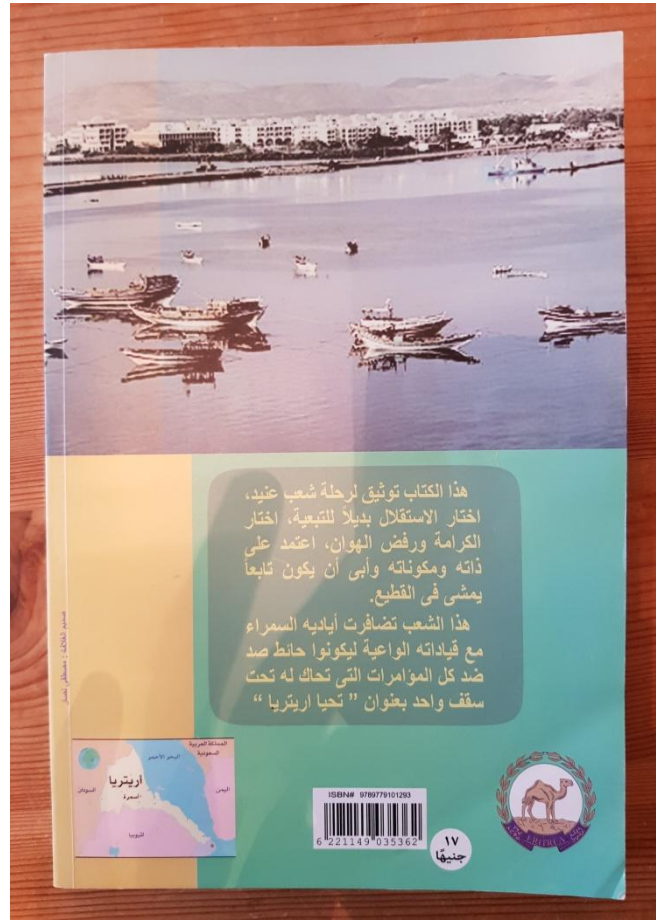
أما عن الموقف الأمريكي فيذكر: صرحت مندوبة الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن السفيرة سوزان رايس، ومن أهم ما صرحت به هو " أن الولايات المتحدة تقف مع الشعب الإريتري الذي ناضل طويلاً من أجل استقلال وبناء بلد، الذي أملنا المستقبلي فيه كبير. "

وللتعقيب على الموقف الأمريكي يكون من هذا التصريح الذي أثارته سوزان رايس يقول الباحث: لقد نوهنا آنفاً بأن الولايات المتحدة تتحمل قسطاً كبيراً ومباشراً من المسؤولية التاريخية والسياسية لمآسي الشعب الإريتري، نذكر منها في هذا الصدد: مصادر الحق في تقرير المصير في عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، دعم إلغاء القرار الفيدرالي، وضم إريتريا إلى إثيوبيا في عام 1962.

ويذكر الكاتب أيضاً موقف بوركينافاسو، قائلاً: " صوت مندوب بوركينافاسو السفير ميشيل كافاندو لصالح القرار، وبرر ذلك الموقف قائلاً: لا تزال بوركينافاسو قلقة جداً إزاء الحالة الراهنة في الصومال، ونشعر بالقلق بشكل خاص اليوم في ضوء التدهور الخطير في الحالة الأمنية التي وقعت يوم الأحد 20 ديسمبر الموافق 2009، بعد اشتباكات بين مجموعة مسلحة غير مشروعة وجنود

حكوميين "

أما عن الموقف الروسي، فيذكر: لم يعلق مندوب روسيا في الأمم المتحدة، السفير فيتالي شوركين، على قرار مجلس الأمن رقم 1907، والصادر على غير حق ضد إريتريا، والذي صوّت لصالحه، وهذا الصمت على غير العادة يكشف قواعد اللعبة القديمة والمتجددة بين موسكو وواشنطن أكثر مما يخفيها، لأنه صمت ناطق، ولا أحد يجهل أن لروسيا ملفات شائكة مع جورجيا والحلف الأطلسي والإدارة الأمريكية، وليس أقلها في أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، من دون الإشارة إلى وجود استراتيجية في المحيط الهندي، تختلف نوعياً عن الاستراتيجية السابقة، وإن لم تكن نسخة طبق الأصل.



وبعد ما سبق ذكره، يستخلص المؤلف أن قرار مجلس الأمن رقم 1907 لا يستند على معلومات موثقة، بقدر ما يركز على تهمة مختلفة لحسابات جيواستراتيجية وسياسية واقتصادية. يدعي مجلس الأمن ضمن مبررات أخرى أن قمة الاتحاد الإفريقي الثالثة عشرة المنعقدة بمدينة سرت الليبية في مطلع يوليو 2009 طلبت منه فرض العقوبات على إريتريا، ويُعتبر هذا القرار الجائر الذي فرضته الإدارة

الأمريكية على إريتريا عبر مجلس الأمن خدمة لسياستها في الصومال وفي عموم منطقة القرن الإفريقي، وجنوب حوض البحر الأحمر وخليج عدن. يعلم مجلس الأمن حق العلم من خلال تقارير ميدانية لمبعوثيه ولمنظمات وهيئات دولية أن الحكومة الاثيوبية السابقة والراهنة قدمت دعماً عسكرياً ومالياً ولوجستياً إلى أمراء الحرب قبل وبعد سقوط الجنرال محمد سياد بري في عام 1991، خدمة لمآربها الخاصة وفي سياق الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة.

وينقلنا المؤلف للحديث عن السياسة الاثيوبية في الصومال قائلاً: السياسة الاثيوبية إزاء الصومال ليست وليدة الساعة، بقدر ما تعود جذورها إلى نهاية القرن التاسع عشر، فبعد تقاسم الدول الأوروبية القارة الإفريقية في مؤتمر برلين 1884-1885، غزا الملك منليك الثاني مدينة هرر في عام 1887 وبسط عليه سلطته بعد صراعات دامية ودموية مع الصوماليين.

وعلى غرار بقية أباطرة اثيوبيا سعى الإمبراطور هيلي سلاسي إلى توسيع رقعة إمبراطوريته، بدعم بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية على حساب دول الجوار، أي الصومال وإريتريا وجيبوتي والسودان، ناسياً أو متناسياً أن عهد الفتوحات الاستعمارية قد ولى إلى غير رجعة، لأن الحدود بين الدول بصرف النظر عن منطقتها وعقلانيتها، غدت حقيقة تاريخية وقانونية وسياسية لا يمكن تجاوزها من دون خرق للقانون الدولي ولميثاق كل من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية وقتذاك والاتحاد الإفريقي حالياً، فالإمبراطور هيلي سلاسي الذي تسبب في قتل مئات الآلاف من الاثيوبيين جوعاً، ومارس سياسة البطش ضد الاثيوبيين المطالبين بحقوقهم السياسية والاقتصادية والثقافية الأساسية، ضم إقليم أوغادين الصومالي في عام 1954، وضم أيضاً إريتريا في عام 1962 إلى إمبراطوريته بدعم وتواطؤ من قبل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، لكون إثيوبيا «صديقة» واشنطن -على حد قول وزير خارجية أمريكا حينذاك جون فوستر دالاس- و«الصدّاقة» التي يتحدث عنها دالاس تقوم بطبيعة الحال على المصالح الأمريكية خاصة والغربية عامة، التي تقوم الحكومة الاثيوبية بحمايتها بالإنابة، وتتولى تنفيذها بالوكالة على حد السواء، مقابل الحصول على فتات مساعدات لا تتجاوز قصر الإمبراطور وحاشيته.

الجدير بالذكر أن كتاب «اللعبة الكبرى والفصل السابع» للباحث د. أحمد حسن

دخلي صدر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب ويقع في نحو 263 صفحة من القطع الكبير.

تنبيه: نود أن نلفت انتباه القارئ بأن هذا الكتاب متوفر في مكتبة اوقت وسائر المكتبات التابعة لها في عموم الوطن. وان ريع الكتاب مخصص لصندوق دعم اسر شهداء حرب التحرير وحرب الدفاع عن السيادة.